2000 07 28-00 11-2

النهار

"استمرار وجود مفقودين في السجون السورية"

"لجنة دعم المعتقلين": التقرير الرسمي فيه نواقص ومغالطات

تعليقاً على التقرير الذي اصدرته لجنة التحقيق الرسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين اعتبرت "لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين" ان التقرير غير دقيق ويحمل نواقص ومغالطات كثيرة على حساب الحقيقة.

اصدرت "لجنة دعم المعتقلين" امس بيانا جاء فيها:

"ان تشكيل اللجنة من الحكومة اللبنانية لم يراع أبداً الشروط الاساسية منذ البداية لكي يكون الاستقصاء فاعلاً ونزيهاً، بل تم تعيين مسؤولين امنيّين وأعطوا مهلة ثلاثة اشهر لتقديم تقرير من المفترض ان يتضمن ١٧٤١٥ حالة اختفاء. لقد اتت نتائج عمل اللجنة لتغلق الملف بينما كان المطلوب فتح الملف لأنه بحسب المادة ١٧ من "الاعلان لحماية كل الاشخاص من الاختفاء القسري" ان حالات الاختفاء تعتبر جريمة متمادية ومستمرة في حق الشخص المختفي وفي حق اهله ومجتمعه ويجب التحقيق المتواصل حتى كشف مصير هذا الشخص سواء كان ميتاً ام حياً وتحميل المسؤولية للأفراد او المجموعات التي مارست عملية الاختفاء القسري".

وعرضت اللجنة لنتائج التقرير كالآتي:

"- يذكر التقرير ان عدد الطلبات التي قدمت للجنة يبلغ ٢٠٤٦ طلباً. وقرار تشكيل اللجنة اعترف بـ١٧ الف حالة اختفاء، وهذا العدد القليل من الافادات يدل على عدم ثقة المواطنين بصدقية عملها وفي صلاحياتها التي لن تطاول حتماً المسؤولين الحقيقيين الذين مارسوا الخطف والقتل والاعتقال.

- ذكر وجود مقابر جماعية في كل المناطق لكنه لم يذكر اين توجد هذه المقابر وكم عدد الجثث الموجودة فيها ومن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذه الجريمة وتفاصيل اخرى ضرورية. فالكلام بهذا الشكل العابر وغير الواضح عن مقابر جماعية لا يكفي ولا يوفي الحقيقة حقها. ومن الملاحظ ايضاً في التقرير التحدث عن مقابر محددة تم كشفها في مناطق معينة ثم ذكر مناطق اخرى عرضاً من دون التحديد.

وفي شأن الموقوفين في سوريا نود ان نشير الى سياسة النفي المطلق التي تتبعها السلطات اللبنانية منذ امد بعيد حيال موضوع اللبنانيين الذين اعتقلوا او فقدوا على يد القوات السورية العاملة في لبنان. لقد اصرت السلطات اللبنانية بين ١٩٩٤ و١٩٩٨ على نفي وجود الرائد السابق في الجيش كيتل الحايك في السجون السورية واعتبرته فاراً من العدالة. لقد استمر النفي حتى اللحظة التي افرج فيها عنه من سجنه السوري في اذار ١٩٩٨. كما اصرت السلطات اللبنانية على ان عادل خلف عجوري الذي فقد على طريق المطار في ٥ ايار ١٩٩٠ غير موجود في السجون السورية في وقت كانت فيه عائلته تقوم بزيارته في سجن صيدنايا. لقد توفي عادل عجوري في السجن في ٢٣ ايلول ١٩٩٩ وما زالت الدولة مصرة على عدم وجود لبنانيين في سوريا. تقارير المنظمات الدولية التي تحدثت عنها اللجنة تشير بوضوح الى حالات موثقة عن معتقلين لبنانيين في السجون السورية وتتحدث ايضاً عن خروق لحقوق الانسان على يد القوات السورية العاملة في لبنان".

وتعليقاً على الاستنتاج الذي توصل اليه التقرير قالت: "نود ان نذكر الدولة وأعضاء اللجنة والأهالي ان هناك اشخاصاً يظهرون فجأة بعد ان يكون الأمل قد فقدوا الامل نهائياً في وجودهم احياء. ونعطي مثلاً على ذلك ما حدث في اذار ١٩٩٨ بعد الافراج عن ١٢١ لبنانياً من السجون السورية وكان منهم من امضى ١٨ عاماً في السجن. وهنا نسأل الدولة ماذا نفعل في قضية الدركي الياس لطف الله طانيوس الذي فقد عام ١٩٩٢؟ هل نعلن وفاته وأهله ما زالوا يقومون بزيارته في سجن صيدنايا السوري؟ ماذا نفعل بقضية المغوار في الجيش اللبناني ناجي عزيز حرب الذي فقد عام ١٩٨٩؟ هل نعلن وفاته وهناك حكم السجن المؤبد عليه في سوريا؟ وهناك العديد غيرهم. نحن لا ندعي ان كل الحالات على قيد الحياة ولكن الحقيقة يجب ان تظهر مهما كانت وجريمة "الاختفاء القسري" كما سبق ان ذكرنا جريمة ضد الانسانية وضد الشخص المفقود وضد اهله وأصدقائه والمجتمع ويجب التحقيق فيها حتى معرفة المصير مهما كان هذا المصير، ويجب تحميل المسؤولية للجهة التي مارست هذه الجريمة ثم اتخاذ الاجراءات اللازمة لتعويض ضحايا هذه الجريمة او الاهل. وهذا حق علينا ولنا ويجب القيام به بشكل فاعل ونزيه ومتجرد.

بناء على ما تقدم فان لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين ترفض نتائج التقرير لأنه غير دقيق ويحمل نواقص ومغالطات كثيرة تأتي على حساب الحقيقة ومعاناة الآلاف من العائلات اللبنانية ويقدم في الوقت نفسه خدمة مجانية للأفراد والمجموعات التي مارست جريمة "الاختفاء القسري" على الارض اللبنانية".